

## «الطاقة» تعزز التعاون البحري بين الإمارات وفرنسا»



«دبي: «الخليج

استضافت وزارة الطاقة والبنية التحتية، فعالية «أيام بحرية فرنسية»، التي انطلقت بالتعاون مع وكالة «بيزنس فرانس» التابعة لحكومة فرنسا، في دبي. وتهدف الفعالية إلى تعزيز التعاون بين القطاع البحري الإماراتي والقطاع البحري الفرنسي، من أجل تبادل الخبرات وتعزيز القدرات البحرية لكلا القطاعين، وزيادة تبني الحلول المبتكرة والتكنولوجيا الحديثة في الصناعة البحرية.

حضر الفعالية عدد من كبار مسؤولي القطاع البحري في الوزارة ومختلف الجهات المعنية بالقطاع البحري والموانئ في الدولة، إضافة إلى مجموعة من الشركات البحرية الوطنية والدولية.

وقال الكابتن عبدالله درويش الهياس، مدير إدارة شؤون النقل البحري في وزارة الطاقة والبنية التحتية بدولة الإمارات: «لا يقتصر دورنا في القطاع البحري الإماراتي على إدارة وتشغيل أحد أهم المراكز البحرية في العالم على صعيد الشحن

والخدمات اللوجستية وتزويد وقود السفن وتصدير النفط، بل نعتبر أيضاً مركزاً لمد جسور التعاون بين التجمعات والمراكز البحرية القيادية عالمياً، وتحفيز تبادل الابتكارات والمنتجات المتطورة، لاسيما من القطاع البحري الفرنسي، الذي يعد من القطاعات الأولى عالمياً على صعيد تطوير التكنولوجيا الحديثة وتبني أفضل الممارسات والأدوات الذكيّة.» التي تسهم في رقمنة الصناعة البحرية ورفع الكفاءة التشغيلية والتجارية للقطاع

من جانبها، قالت رافاييلا سيلفيتي، مدير الاستثمارات الداخلية في بيزنس فرانس الشرق الأوسط، التي تعمل تحت رعاية السفارة الفرنسية: «تعتبر دولة الإمارات مركزاً بحرياً رائداً، نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي بين أوروبا وإفريقيا وآسيا، وفي الجناح الفرنسي بإكسبو 2020 دبي، تم تسليط الضوء على القطاع البحري الفرنسي خلال أسبوعين كاملين، واليوم بفضل تعاوننا مع وزارة الطاقة والبنية التحتية، نستعرض قدرات الموانئ الفرنسية الرئيسية واستراتيجيتها للتنمية، وأهم فرص الاستثمار المتبادل، وكذلك استكشاف أوجه التعاون وتعزيز العلاقات الاقتصادية البحرية بين القطاعين، الفرنسي والإماراتي. إذ تمتلك فرنسا مساحة بحرية تبلغ 11 مليون كيلومتر مربع، وأكبر ساحل أوروبي، وثاني أكبر مساحة بحرية في العالم. ويلتزم قطاعها البحري بتبني التقنيات الجديدة والحلول الخضراء، ما يعد عاملاً أساسياً في تطوير مرافقها عالمية المستوى، والتي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وحلول البيانات الضخمة، التي «يمكنها أن تدعم وتحسن كفاءة الصناعة البحرية في كلا البلدين».

وقالت ساندرابايت، رئيس قسم الصناعات والتكنولوجيا النظيفة، والمسؤولة عن الشركات الفرنسية الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في القطاع البحري: «نتطلع إلى تعزيز ودعم الصناعة البحرية المحلية في دولة الإمارات، من خلال تقديم القيمة المضافة والخبرة التقنية، وتعزيز التواصل مع الشركات البحرية واللوجستية الفرنسية والتي تمتلك خدمات ومنتجات مبتكرة، لتحقيق الفائدة عبر التعاون المتبادل ونقل التقنيات المتطورة التي تعمل على تحويل صناعة «الشحن».

وعلى مدار الأيام الثلاثة للفعالية، ستحظى الشركات الفرنسية بفرصة لقاء أبرز الجهات الفاعلة المحلية، وفي مقدمتها دي بي ورلد، ومجموعة موانئ أبوظبي ومدينة خليفة الصناعية، وشركة أدنوك للإمداد والخدمات، ومدينة دبي الملاحية، والأحواض الجافة العالمية، إضافة إلى شركة أبوظبي لبناء السفن، وشركة جراندويلد لبناء السفن، وشركة بوسيدون لصناعة اليخوت.

وقد عرضت الشركات الفرنسية المشاركة في فعالية «أيام بحرية فرنسية»، حلول إنترنت الأشياء والروبوتات والأتمتة، ومنتجاتها المبتكرة في القطاعات الناشئة مثل التحول البيئي والطاقة، والأمن السيبراني، والسفن الخضراء، والسفن الذكية، والتجارة الذكية، وتطوير الموانئ الذكية، لاسيما في الخدمات اللوجستية، وتطوير ممارسات الأمن والسلامة المتبعة في مجال الأنشطة البحرية والموانئ.